جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد

إعداد

الدكتور إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

جامعة الأقصى بفلسطين

ملخص:

يتناول هذا البحث الموسوم بـ "جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد" بالدراسة والتحليل بطريقة وصفية تحليلية تقوم على معرفة جهود الجواري في تجديد النحو وتيسيره، والتجديد عنده ينطلق من عمل الدارسين والباحثين بضرورة العودة بالنحو إلى روافد اللغة العربية الأصيلة لإرساء النحو على قاعدة راسخة ترصد العلاقة بين النحو ومعانيه، وأما التيسير عنده يعني التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو.

وكانت للجواري آراء مستقلة، فقد وافق النحاةَ في بعضها، وخالفهم في بعضها الآخر، ورغم ذلك لا يعدم أن تكون عليه بعض ثغرات طفيفة لا تنال أكثرها من هذه الجهود النحوية بقدر ما تمثل دليلًا على أصالته.

Abstract :

This research is marked by (El-Jawary grammatical efforts between originality and innovation) study and analysis El-Jawary efforts in the renewal of grammar, facilitated manner descriptive analytical based on knowledge innovation has which stems from the work of studying at and researchers need to return the grammar to the tributaries of the Arabic language authentic to establish as a solid base to monitor the relationship between grammar, meaning, the easing for El-Jawary means the facility and the shortcut and difficult to overcome as of Investigation.

El-Jawary had independent views, has been approved in some grammarians and disagreed on others, though, so do not be executed, some minor flaws do not undermine these efforts, most of the grammatical represent as much as a sign of authenticity.

الكلمات الدّلالية: التجديد – الأصالة – مخالفة النحاة – الإعراب – الثغرات.

المقدمة:

الجواري من علماء النحو المحدثين، ويغلب على أقواله تأثّره بالأستاذ إبراهيم مصطفى، ولكن هذا لا يمنع تأثره بالنحاة الأوائل، وغاية جهوده في النحو تقوم على الصحة اللُّغوية في بنية الكلمة، وتركيب الجملة.

المنهج الإصلاحي التيسيري: كثرت محاولات إصلاح النحو في العصر الحديث، فظهر من أعلام المعاصرين في القرن العشرين دعاة التجديد النحوي، ومنهم أحمد عبد الستار الجواري.

وكانت محاولته لا تتعدّى تراث النحو العربي، ولم تكن متأثرة تأثرًا مباشرًا في الدراسات اللُّغوية الحديثة لدى الغرب، ولكن هذه الدعوة لم تخرج عن حدود ما وضعه القدماء، وما جاء به الخليل وسيبويه والفرّاء وغيرُهم من علماء العربية.

وكان سبب ظهور الدعوة إلى التيسير والإصلاح مع بداية العصر الحديث شعور الكتّاب والعلماء بحاجة العربية إلى تلبية حاجات المتكلمين بها في مواجهة الحضارة الغربية الحديثة، سُمّيت آنذاك تجديدًا وتيسيرًا، "وتمثل دعوات التيسير والإصلاح هذه مرحلة جديدة ومتميزة في تاريخ الفكر اللُّغوي العربي الحديث قبل الاتصال بعلم اللغة الحديث"(١).

وكان اتجاه إحياء النحو بعيدًا عن علم اللغة الحديث ومناهجه، رغم أن بعض أصحاب الإحياء والتجديد قد ترامت إلى أسماعهم أصداء من علم اللغة الوظيفي؛ فكانوا -وهم في أشد مواقفهم نقدًا للقديم- مرتبطين بأصوله ومبادئه، ولم يفكروا في وضع غيرها أو استبدالها على هدى مما يسمعون أو يقرأون من مناهج جديدة في اللغة"(٢).

وأحمد عبد الستار الجواري ممّن مال إلى إصلاح النحو وتيسيره، والتيسير عنده "يعني التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو، وتمهيد الوعر من مسالكه"(٣).

---

(١) خليل، حلمي، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م)، ص ٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦١.

(٣) الجواري، أحمد عبد الستار، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م)، ص ١٥.

والتجديد عنده ينطلق من عمل الدارسين والباحثين في ضرورة العودة بالنحو إلى سابق طبيعته، واستنباط أصوله الأولى التي تعيد مذاقه السائغ وتصله بالأفهام والأذهان والذواق؛ فيقول:

"ولقد كنت أشعر أن في مادة النحو، في أسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة شيئًا من العُسر تنبو عنه أذهان الدارسين الذين لم يألَفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج، ولم يلموا بطرائق الأقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللُّغوية، واستخدام القياس في استنباط الأحكام، ولقد كانوا يضيقون أحيانًا بتلك الطريقة، ويودون لو تخلّصوا منها بكل وسيلة"(١).

"وأول ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هو تفهّم أصوله، وربطها بأساليب البحث العلمي ووصلها بطريق التفكير المألوفة حتى لايبقى مادة غريبة تنبو عنها الأذواق، وتقتحمها الأفكار والأذهان"(٢).

ويرى الجواري أن السبيل إلى تحقيق ذلك:

(أ) أن يدرس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها، حتى تجعلها أخلاطًا مجمعة ملفقة لا تحقق غرضها.

(ب) العودة إلى القرآن العظيم؛ لأن روافد العربية كلَّها قد التقت في هذا النهر الخالد، وانسابت لهجات العربية وطرائقها المتعددة في هذا التيار؛ فكانت لغةُ القرآن، وأسلوبُه أمثلَ صورة من صور التعبير القرآنيّ، وأروع مثال من مُثُله البيانية"(٣).

وقال: ينبغي أن نلاحظ -بعناية- أن النحو عند القدماء هو علم العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه، أما المتأخرون فقد ألزموه فرعًا من فروع هذا المعنى

(١) المرجع نفسه، ص ٥.

(٢) الجواري، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، ص ٩-١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١-١٣.

وصرفوه إليه، وجعلوه فنًّا مختصًّا بالإعراب والبناء"(١).

ولمناقشة رأي المتأخرين لمس الجواري ضرورة التحرر من قيودهم والعودة بالنحو إلى فهم القدامى له، يريد الجواري أن يظل النحو في أيسر صُوَره، وهو القصد إلى أساليب العرب في الكلام، ملفوظًا كان أو مكتوبًا مدوّنًا.

فكانت محاولة الرجوع بالنحو وأصوله إلى منابعه الأولى التي كانت في عصر الأوائل، مثل: الخليل والفرّاء.

وظهرت محاولات لتيسير النحو في كتب مدرسية، إلا أنها لم تقدّم جديدًا، ولم تفعل شيئًا يعيد إلى هذا الدرس قوّته وحيويّتَه؛ لأنها لم تصحّح وضعًا، ولم تجدّد منهجًا، ولم تأتِ بجديد إلا إصلاحًا في المظهر، وأناقة في الإخراج، أما القواعد فهي هي، فكما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل(٢).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يتناول عَلَمًا من علماء النحو في العصر الحديث، أسهم في النحو العربي بآراء طيبة دون تعصب لمذهب معين، أو شخص بعينه، وإنما يبحث دائمًا عن الحقيقة والصواب.

إشكالية البحث: قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن جهود الجواري في تجديد النحو.

أهداف البحث: وردت آراء الجواري في تجديد النحو وتيسيره متناثرة في كتبه، وهذا ما شدّني لجمع هذا الشتات في دراسة استقصائية، وإيمانًا منّي بجدوى دراسته أقدمت عليه، ومن الأهداف:

١- إثراء المكتبة العربية ببحث يتناول تجديد النحو العربي، وبيان أصالته.

٢- توضيح الآراء التي أيّد فيها الجواري النحويين، والتي خالفهم فيها.

٣- بيان النقاط التي نادى بها الجواري لتجديد النحو ولم يلتزم بها عند التطبيق.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٧.

(٢) الشيخ عيد، إبراهيم أحمد، **من أصول النحو العربي، الإجماع واستصحاب الحال دراسة وتقويم**، (ليبيا: جامعة الفاتح، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٥م)، ص٣٢٤.

الدراسات السابقة: وردت عدة دراسات تناولت تجديد النحو، وورد ذكر الجواري ضمن علماء التجديد، ومن هذه الدراسات:

١- النحو الجديد، د. عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م. قدم د. عبد المتعال الصعيدي محاولة للتجديد؛ فقسم الفعل إلى قياسيّ وسماعيّ، وجعل المبتدأ ثلاثة أنواع: مرفوع، ومنصوب، وما يرفع وينصب، والكلام عنده كلّه مُعرب، والحركات أصلية في مكانها، ونائب الفاعل مفعول مرفوع وغير ذلك.(١)

٢- في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

طبيعة الدراسة التي قدمها المؤلف إقليمية؛ حيث اختار فيها مصرَ من بين الوطن العربي؛ وكانت دراسة وصفية، وجّه من خلالها نقدًا لاذعًا إلى النحو العربي مبيِّنًا أبرز العيوب والصعوبات التي زعم أنه لم يتنبه لها إلا في القرن العشرين؛ وظهرت على نطاق ضيق الأنظار اللغوية الجديدة المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة في فهم النحو طبيعته ووظيفته؛ لتسهم في اكتشاف بعض عيوب النحو وأهم صعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعية، كما كان لدى السابقين(٢).

٣- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م، قدم د. شوقي ضيف محاولة تيسير النحو بعد أن رأى أن النحو العربيَّ عاجز عن تقديم اللغة العربية للناشئة، ومرجع هذا العجز أو القصور أن النحو الذي يقدَّم إليها، والذي يرهقها بكثرة أبوابه، وتفريعاته، وأبنيته الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللُّغوي، وهو -مع ذلك- يغفل شطرًا كبيرًا من تصاريف العربية، وأدواتها، وصياغاتها، مما يجعل الناشئة لا تتبيّن كثيرًا من أوضاع العربية واستعمالاتها الدقيقة.

وأهم سمات هذه المحاولة:

(١) عاشور، سلّام، **الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث**، (فلسطين- غزة ، مكتبة الطالب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م)، ص ٣٤.

(٢) سعيد، عبد الوارث مبروك، **في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية**، (الكويت، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م)، ص ٤، ٢١-٣٣.

١- قدَّم نبذة تاريخية عن النحو العربي.

٢- تيسير النحو عند القدماء.

٣- تيسير النحو عند المحدثين.

٤- تناول الأسس التي اعتمدها في كتابه تجديد النحو مع تغيير بسيط.

٥- فصَّل القول الذي أجمله في كتابه تجديد النحو(١).

حصر د. شوقي ضيف سمات هذه المحاولة على ستة أُسس:

١- قدَّم دراسة صوتية صرفية.

٢-أخذ برأي الكوفيين في كثير من المسائل.

٣-أخذ برأي ابن مضاء القرطبي في كثير من مسائله.

٤-استعان بالجداول التوضيحية.

٥- تخلّص من بعض الأبواب النحوية.

٦- غيَّر بعض أسماء الجُمل(٢).

٤- تيسير العربية بين القديم والحديث، للأستاذ الدكتور، عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٨٦م.

تحدث في كتابه عن وضع النحو وتكامله ومصادره ومناهج النُّحاة، والنحو بعد كتاب سيبويه؛ حيث ذكر تاريخ نشأة العربية، كما تحدث عن الفجوة الكبيرة التي نلمسُها في مراحل النحو العربي، منذ نزول القرآن الكريم حتى كتاب سيبويه في القرن الثاني الهجري.

ومن القضايا التي تناولَها: اختلاف المفاهيم والمصطلحات بين القدماء والمحدثين، وكذلك تيسير العربية بين القدماء، وتيسيرها في تاريخنا المعاصر.

منهج وأداة الدراسة: اعتمد الباحث في بحثه المنهجَ الوصفيَّ الذي يدرس الظواهر

(١) ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا**، (مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م)، ص٦٥-٧٥، وعاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ١٤٦.

(٢) ضيف، شوقي، **تجديد النحو**، (مصر، دار المعارف، ١٩٨٦م)، ص ٨، وعاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ١٣٧.

اللُّغوية في النحو العربي.

إجراءات الدراسة: قسمتُ البحث إلى تمهيد، ومقدمة، ومبحثين.

تناولت في التمهيد: مولدَه، وتأثُّرَه بغيره، وأهمَّ مؤلفاته، ووفاته.

المبحث الأول: التجديد عند الجواري، وتناولت فيه:

١- معنى التجديد.

٢- التجديد في كتبه.

٣- أهم نقاط التجديد في تيسير النحو عنده.

٤- منهجية التجديد عنده.

٥- ملامح فهم النحو وفق فهم أوائل العربية للنحو.

المبحث الثاني: موقف الجواري من النحو، وتناولت فيه:

١- موقف الجواري من النحو العربي.

٢- ثغرات على آراء الجواري النحوية.

٣- عناية الجواري بالنحو وتأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى.

٤- مخالفته الأستاذ إبراهيم مصطفى.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليه البحث، تليها قائمة المصادر والمرجع.

التمهيد: حياة الجواري.

(١) **مولده**: ولد الجواري في بيت على ضفاف دجلة، وفي محلة (الجعيفر) من كرخ بغداد ليلة الجمعة ١/١/١٣٤١هـ =٢٤/٨/١٩٢٢م.

التحق الجواري في صِباه بمدارس الكرخ الابتدائية، وأكمل دراسته الثانوية، وقبل عام١٩٤٠م في دار المعلمين ببغداد، وتخرج فيها بمرتبة الشرف عام ١٩٤٣م.

وأوفد الجواري ببعثة إلى القاهرة عام ١٩٤٣م؛ فقبل في كلية الآداب – جامعة فؤاد الأول.

(٢) **رسالتا الماجستير والدكتوراه**: تخرّج الجواري في الآداب بدرجة ممتاز، وقُبل للماجستير، وكانت رسالته: (الحب العُذريّ نشأته وتطوره)، بإشراف الأستاذ/ أحمد أمين، وحصل على الماجستير بدرجة جيد جدًّا مع مرتبة الشرف في ١٣-٧-١٩٤٧م.

عاد الجواري إلى العراق مُدرّسًا في دار المعلمين العالية، فمعاونًا لعميدها، ريثما يعدّ العدّة لنَيل درجة الدكتوراه، والتحق بكلية الآداب– جامعة القاهرة، وسجل رسالته:)الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري – دراسة في الحياة الأدبية في العصر العباسي) بإشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سلامة، وحصل على الدكتوراه بمرتبة الشرف ١٩٥٣م.

عاد الجواري إلى بغداد مواصِلًا التدريسَ في كلية التربية، ومحاضرًا في كلية الآداب والعلوم.

(٣) **تأثره**: تأثر بالأستاذ الكبير الشيخ أمين الخولي –رحمه الله– أستاذ الدراسات القرآنية والبلاغية والنقدية في كلية الآداب في منحاه التجديديّ للأدب والنقد واللغة والتفسير والنحو، وبالأستاذ أحمد الشايب في الأسلوب، وبالأستاذ مصطفى السقا، وإبراهيم مصطفى في إحياء النحو وتجديده([1]).

(٤) **مؤلفاته:**

١– الحب العذري: نشأته وتطوره، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م. (رسالة

(١) الصغير. محمد حسين، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٠م)، ص ٧–٨.

الماجستير).

٢- الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري - دراسة في الحياة الأدبية في العصر العباسي، مطابع دار الكشاف للنشر والتوزيع - بيروت، ١٩٥٦م. (رسالة الدكتوراه).

٣- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٤- نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.

٥- نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.

٦- نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

٧- أسلوب التفضيل في القرآن الكريم، بحث مخطوط بقلم الجواري في حوزة المؤلف.

٨- بلسان عربي مبين، بحث مخطوط بقلم الجواري في حوزة المؤلف.

٩- رأي في تيسير تعليم النحو، بحث بخط الجواري مقدم للمؤتمر الخمسين لمجمع اللغة العربية في القاهرة - موجود في حوزة المؤلف.

١٠- من دلائل القِدم في اللغة العربية، بحث مقدم للمجمع اللُّغوي، القاهرة ١٩٦٧م.

١١- رأي في مصادر الأفعال الثلاثية، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (١٦)، بغداد ١٩٧٦م.

١٢- التعريب والاصطلاح، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٢٧)، بغداد ١٩٧٦م.

١٣- حقيقة التضمين، ووظيفة حروف الجر، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٢)، بغداد ١٩٨١م.

١٤- الوصف: نظرية أخرى في قضايا النحو العربي، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٣)، بغداد ١٩٨٢م.

١٥- البيان: نظرية أخرى في قضايا النحو العربي، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي،

المجلد (٣٤)، تموز، بغداد ١٩٨٣م.

١٦- ضبط عين المضارع، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٤) تشرين الأول، بغداد ١٩٨٣م.

١٧- الوصف بالمصدر، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٥) كانون الثاني، بغداد ١٩٨٤م.

١٨- ضروب الصفة، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٥) تموز، بغداد ١٩٨٤م.

١٩- الوصف بالجملة، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٥) تشرين الأول، بغداد ١٩٨٤م.

٢٠- اللغة والبحث العلمي، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٧) أيلول، بغداد ١٩٨٦م.

٢١- حروف الزيادة، بحث مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٩)، أيلول، بغداد ١٩٨٨م(١).

(٥) **وفاته**: تُوفِّي -فجأة- عند باب داره في طريقه لآداء الصلاة ظهر الجمعة ٣جمادي الآخرة ١٤٠٨هـ- الموافق ٢٢-١-١٩٨٨م.

وفارق المرحومُ -بإذن الله- الحياةَ في داره بجانب الكرخ، وكانت وفاته بالسكتة القلبية التي داهمته فجأة، وهو يبدو في أوج صحته وعافيته، لا يشكو مرضًا ولا عِلّة، ومظهره يدلّ على أنه سليم معافىً.

وكان المرحوم الجواري قد أصيب بجلطة قلبية قبل بضع سنوات خلت، فعُولج في مستشفيات بغداد أولًا، ثم رحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ فأُجريت له عملية جراحية في قلبه، ونجحتِ العملية، وعاد إلى أرض الوطن بعافية تامّة، وباشَر أعمالَه كأقوى ما يكون

(١) الصغير، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، ص ١٩٨-٢٠١.

أمَلًا في الحياة([1]).

المبحث الأول: التجديد عند الجواري:

١- **معنى التجديد:** المراد به فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقًا بعد الأَسْر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضًّا طريًّا بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه، وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية، دون المعالجات الكلامية، والتقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته([2]).

٢- تجديد النحو قبل الجواري:

بُذلت جهود بصدق وإخلاص بهدف تحسين تدريس النحو وتعليمه؛ صونًا للسان العربي ووصلًا للحديث بالقديم، وهذه الجهود متناثرة من علماء أجلاء.

دراسات تناولت جهود التجديد عند بعض علماء العربية:

١- كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى مبعث حركة البحث اللغوي من رقدتها.

وتقوم هذه المحاولة على أسس، منها:

١- التوسع في الدرس النحوي ليشمل أحكام النظم كاملة ودرس الأساليب.

٢- التخلص من سيطرة المنطق والفلسفة على الدرس اللغوي.

٣- التبويب للنحو العربي من جديد.

٤- الضمة والكسرة علامتا إعراب،ولهما معنى.

٥- التنوين علم التنكير، وجواز تنوين العلم([3]).

(١) قدمت لجنة المعارف المصرية اقتراحاتها لتيسير النحو العربي، وقد تشكلت لجنة

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٣) مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، (القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م)، وعاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص١٣٧.

لتأليف كتاب في النحو العربي، تألفت من الدكتور طه حسين، والأساتذة أحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد أبي بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي(1).

وتشكلت لجنة دار العلوم(2) لتردّ على مقترحات لجنة الوزارة، وتمحورت نتائجهما فيما يأتي:

١- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي.

٢- أن كل علامات الإعراب أصلية في مكانها.

٣- توحيد ألقاب البناء والإعراب.

٤- الجملة تتكون من موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه.

٥- أحرف المضارعة تدل على فاعل الفعل.

٦- الفضلات تسمّى تكملة.

٧- ما لايظهر فيه موضوع أو محمول تسمى أساليب(3).

(٢) الأستاذ أمين الخولي في كتابه: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب أمين الخولي، دار المعرفة - مصر ١٩٦١م).

قدم محاولة بنيت على أسس:

١- جمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية حيثما وجد، والتوسع في فهمها.

٢-عدم التقيد بمذهب واحد في مسألة بعينها، وعدم التقيد بالأفصح أو الأرجح أو الأصح، لقليل الاستثناء، واضطراب الإعراب.

٣-أن نختار ما يوافق حاجة الأمة، وما ييسر رقيها الاجتماعي، وما هو بسبب من الحياة اليومية(4).

---

(١) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص ٨٤، وعاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص٣٤.

(٢) مفتشو اللغة العربية، **الاتجاهات الحديثة في النحو**، مجموعة محاضرات لمؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الاعدادية، يونيه، (مصر، دار المعارف، ١٩٥٧م)، ص٣٥.

(٣) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص ٨٤-١١٠، وسلام، **الاتجاهات الحديثة**، ص٣٤.

(٤) الصعيدي، **النحو الجديد**، ص٢٠٦، والمخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها**، (مصر، عيسى البابي الحلبي، =

(٣) كتاب دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، الأنجلو المصرية- القاهرة ١٩٥٧م.

أهم السمات العامة لهذه الدراسة:

١-اتخاذ المنهج الوصفي عمدة للدراسة اللغوية.

٢-عدَّ هذه المحاولة تمهيدًا ضروريًّا لثورة لُغوية عربية.

٣-نقد منهج النحاة القدماء.

٤-سهولة الألفاظ المستخدمة في هذه المحاولة.

٥-تجنّب سرد الخلافات النحوية.

٦-اعتمد على الرسم الشجري والجداول في توضيح التقسيمات([1]).

(٤) د. مهدي المخزومي: أهم كتبه:

(أ) في النحو العربي نقد وتوجيه المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٦٤م.

(ب) في النحو العربي قواعد وتطبيق عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.

(أ) في النحو العربي نقد وتوجيه:

١- يرى أنه وضع يده على بداية التعقيد في النحو العربي.

٢- نقد منهج النحاة القدماء في دراستهم للغة العربية.

٣- حدد موضوع الدرس النحوي.

٤- خالف القدماء في ترتيب الدرس النحوي.

٥- تأثر بالمدرسة الكوفية النحوية.

٦- تأثر بأقوال بعض المستشرقين.

٧-رفض نظرية العامل.

=

١٩٦١ م)، ص٤٠٥، وعاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ٣٤-٣٥.

(١) عاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ٣٩.

٨- حاول جمع بعض المتفرقات([1]).

(ب) في النحو العربي قواعد وتطبيق:

١-أنه مهّد للدرس النحويّ بدراسة صوتية.

٢-أتبْع ذلك بدراسة لأصول الكلمة في العربية.

٣-تناول تقسيم الجملة في العربية.

٤-تناول أقسام الكلِم في العربية.

٥-زاد بعض الأساليب عمّا قدمه من مقترحات.

٦-قدّم تطبيقاتٍ إعرابيةً وفق ما قدمه من مقترحات([2]).

(٥) د. إبراهيم السامرائي في كتابه: النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.

السِّمات العامة لكتابه:

١- قدّم نبذة تاريخية عن نشأة النحو العربي.

٢- نوَّه ببعض أسباب استصعاب الدرس النحوي.

٣- نوَّه بدعوات التيسير للنحو العربي.

٤- لا يرى وجود مدارس نحوية.

السمات النحوية:

١-حصر موضوع الدرس النحوي.

٢-رفض نظرية العامل والقياس والتعليل والتأويل.

٣-لا فرق عنده بين نحاة البصرة والكوفة في تعقيد الدرس اللغوي .

٤-ناقش النحاة في الأبواب النحوية وفق ترتيبها القديم.

---

(١) عاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٨.

٥-قدَّم بعض المباحث النحوية واللغوية(١).

٣- التجديد في كتب الجواري:

أ- **كتاب نحو التيسير**: الكتاب هذا تجربته الأولى في التجديد، ومحاولته الجديدة في التيسير، إذ تخصص الجواري في الآداب، ولكن ممارسته في النحو كما ظهر، والمفروض أن يتهرب متخصص في النحو إلى الآداب، لا أن يقتحم المتخصص بالآداب مدارج النحو، ومزالق منهجها الملتوي، فيطور من هذه المدارج، ويعبّد من تلك المزالق، ويجدد من رسوم هذه وتلك، فتعود أنيقة نضرة متناسقة.

هذا الكتاب "نحو التيسير" عرض فيه الجواري أربعة عشر مَعْلَمًا بارزًا من معالم النحو، اشتملت على موضوعات اعتمدها نظرية قائمة في التيسير، وهي تيسير النحو، ومعنى النحو، والنحو والإعراب، والعامل، ومنهجية التجديد في النَّحو، وأصول الإعراب، والرفع، والنصب، والجزم، والخفض، والإعراب والبناء، وعلامات الإعراب، والصرف، والمنع من الصرف، ودراسة الجملة(٢)؛ وكتابه "نحو التيسير" حاول الجواري فيه أن يضع تصورًا لتيسير النحو العربي، وذكر أن دراسة النحو العربي بصورته الأولى دراسة عميقة وواعية؛ بحيث لا تغفل عن غايته، ولا تتجاهل أسباب انحراف النحو، وذهب إلى أن إصلاح النحو لابُدَّ أن يستهديَ بالأسلوب النفسيّ في دراسة اللغة، وتدريسها؛ لأنه يعنى بالعلاقات بين الألفاظ المفردة عندما يتألف منها الكَلِم، ولابُدَّ من إدراك ما ينبغي أن يُحذف من أجزاء النحو، وما ينبغي أن يبقى من الأبواب النحوية؛ لأن هناك أبوابًا وضعت للضرورة في الشاذّ من الكلام والغريب منه، وليس للحاجة إليه لطبيعة اللغة(٣).

هذه هي المفردات التي طرحها الجواري لتناول التيسير، والحق إنها تستأهل جهدًا متميزًا في فرز الشوائب العالقة، والأوضار التي لحقتها نتيجة تأثر المتأخرين من النحاة ببيئة المنطق والجدل والفلسفة، وأساليب علماء الاحتجاج، حتى عاد النحو لغزًا، ومسائله أحاجي،

---

(١) المرجع نفسه، ص٨٢.

(٢) الصغير، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، ص٣٥.

(٣) عاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص١٤٥.

وقواعده كليات معماة([1]).

ب- كتاب نحو القرآن: ذكر الجواري في هذا الكتاب بعض ما وقع فيه النحاة القدماء كتدخل المنطق، وتصور القاعدة قبل استقراء المادة اللُّغوية، واعتدادهم بالشاهد الشعري، وإن لم يعلم قائله، وأنهم عزلوا النحو عن معانيه، وجرَّدوه من روحه، وقد تناول قضايا النحو كما جاءت في كتب النحو، إلا أنه ناقش النحاة في بعضها مستعينًا بآيات من الذِّكر الحكيم، والاستشهاد بها على مخالفة النحاة في بعض القضايا([2])، ونادى باتخاذ القرآن مصدرًا لتقعيد اللغة العربية.

ج- كتاب نحو الفعل: ناقش الجواري قضية الفعل وأقسامه، وذهب إلى أن صيغة الأمر التي تأتي في أسلوب الإنشاء لا تدل على معنًى زمنيٍّ بالبداهة([3]).

وحاول أن يفسر الحركات التي تعتري أواخر الفعل؛ فنظر إليها من خلال القيد الذاتي أو القيد اللفظي؛ حيث ذهب إلى:

(أ) إذا أطلق الفعل من القيد الذاتي يُبنَى على أخف الحركات، وهو الفتح، وقد جاء ذلك في الفعل الماضي.

(ب) وإذا أطلق الفعل من القيد الذاتي أو اللفظي عاد إلى ما يتحقق من الرفع.

(ج) وإذا قيد مدلوله بالقيد اللفظي نزل من الرفع إلى النصب تارة، وإلى الجزم الذي يقطع عنه الحركات الإعرابية تارة أخرى([4]).

أما كونه جعل الفتحة أخفَّ الحركات فهذا أثر من آثار تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى، كما تأثر الدكتور مهدي المخزومي من قبل بذلك([5]).

٤- أهم نقاط التجديد في تيسير النحو عند الجواري:

(١) الصغير، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، ص٣٦.

(٢) الجواري، **نحو القرآن**، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م)، ص ٢٤.

(٣) الجواري، **نحو الفعل**، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م)، ص ٢٤.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٥) المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، (بيروت: دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م)، ص٧٠.

أ- يدعو الجواري إلى تجديد النحو وتيسيره، ولكنه لا يريد أن يكون هذا التجديد، وذلك التيسير عبثًا وهدمًا؛ لأن تيسير النحو أو تجديده أو إحياءه عمل ضخم يلزم له كل شيء تجديد معنى النحو بقديمه إحاطة تنفذ إلى صميمه، وتغوص في أعماق معانيه.

ب- الدعوة إلى أخذ الشواهد النحوية من القرآن الكريم، وعدم التمسك بالأشعار المجهولة والمنحولة في تأييد قاعدة، أو دعم حجة نحوي؛ لأن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق في اللغة العربية، وممن هو؟ إنه من لدن العزيز العليم، لقد استشهدوا بالشعر وهو يخضع للضرورة ولم يصرفوا عنايتهم إلى القرآن، وهو أسلوب سهل بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام([١]).

٥- **منهجية التجديد عند الجواري في تيسير النحو** تعتمد على ركائز أهمها:

(أ) تهذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته الدائمة على أساس من التصنيف المنطقي، وبيئات العصور الكلامية.

(ب) العودة بالنحو إلى معانيه، والربط بينهما بإطار موحّد لا أن تُؤخذ الحدود والرسوم، وعلامات الإعراب أساسًا لفهم هذا النحو الذي جاء مواكبًا لذائقة العرب في البيان.

(ج) دراسة النحو من ينابيعه الأولى دراسة واعية تبتعد به عن أسباب الانحراف، ولا تتجاهلها، من أجل القضاء عليها ليعود النحو كُلًّا منسجمًا، لا أخلاطًا.

(د) الرجوع إلى القرآن، واستنباط قواعد النحو في ظلاله، فنخضع النحو للقرآن، لا القرآن للنحو، واعتماد هذا الملحظ الحيوي أساسًا جامعًا، لا أن نرجع إلى الشواهد المصطنعة، أو الأشعار المنتحلة، أو الصيغ المتكلفة.

(هـ) تطوير وسائل التعليم، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب الحضارة في فكر حديث يجنبهما العجز والكسل.

(و) إعداد المدرسين المتخصصين للمهمات المتقدمة إعدادًا يتسم بالوعي، والإدراك الشامل لمشاكل النحو، لا يقوم على الإيجاز والاختصار فحسب، بل على تذليل المصاعب

(١) الصغير، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، ص ٣٧.

من خلال معرفة العلوم العربية بفهم عميق بعيد عن الشكلية والسطحية([1]).

٥- **ملامح فهم النحو وفق الأوائل:** ناقش الجواري رأي المتأخرين ضرورة التحرر من قيودهم، والعودة بالنحو إلى فهم القدامى له، في ثلاثة ملامح:

أ- **مواطن الفصاحة المطلقة:** ويريد بها جميع لهجات العرب وفروعها الأخرى، التي ذابت بعد نزول القرآن العظيم، حتى تسرب قسم منها إلى العامية، وحتى اندرس أثرها؛ فالعربية التي بين أيدينا هي عربية القرآن، ولما كان القرآن أفصحها، فهو ما ذهبت إليه الحياة الجديدة بعد نزوله وسطوع نوره في الجزيرة؛ فهو الأصل، أما فشو اللحن، وشيوع الخطأ، ولهجات الحديث اليومي، فهو من آثار تلك اللهجات البائدة، وليس هو كل شيء.

ب- **ضرورة وضع القواعد:** وهو أمر طبيعي للمجتمع المتطور حين يلزمه أن يضع اللغة في موضعها من الحياة، أداة للتفكير أو التعبير، والتواصل الفكري والشعوري، وأصعب ما في هذه اللغة الإعراب، وهو أعسر ما في النحو وأكثره مشقة([2]).

والجواري يريد في وضع قواعد النحو الابتعاد به عن مسلك المتأخرين وحصره بإطار ضيق، ومعنى محدود، هو تغيير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب.

ج- **كيف يفهم النحو؟** يريد الجواري أن يظل النحو في أيسر صُوَره، وهو القصد إلى أساليب العرب في الكلام، بعيدًا عن الانحراف ليعود هذا العلم، وهو فنٌّ من فنون الحياة إلى مكانه، فيصبح وسيلة من وسائل التطور الفكريّ والتقدم الاجتماعي في المجتمع العربي([3]).

المبحث الثاني: موقف الجواري من النحو:

١-موقف الجواري من النحو العربي:

طبّق الجواري هذا الأساسَ على إعراب الأسماء والأفعال؛ فعلى صعيد الأسماء رأى أن مراتبها في الكلام مختلفة؛ فمنها المهم العُمدة، الذي لا يقوم الكلام من دونه، وهذا يستحق أن يرفع على ما سواه، ومنها ما يقوم في الكلام مقام الذيل الذي لا مكان له بذاته، وهذا

(١) الصغير، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، ص ٤٥.

(٢) الجواري، **نحو التيسير**، ص ١٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٥٠.

لا يستحق إلا الخفض، أما الكثرة الكاثرة من الأسماء فهي الأوساط، ولهذا الضرب من الأسماء أوسط مراتب الإعراب، وأخفّها مؤونة وأسهلها في التلفظ وهو النصب([١]).

(أ) **فالرفع عند الجواري** -إذن- يشعر بعلوّ مرتبة اللفظ في التعبير، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان مسندًا إليه أو مسندًا، والأسماء التي لا تخرج عن أحد طرفي الإسناد هذين، هي المبتدأ، والفاعل واسم كان، ونائب الفاعل، وكل منها مسند إليه، أو موصوف، وخبر المبتدأ، وخبر إنَّ، وكل منهما مسند([٢]).

(ب) والإسناد عند الجواري نوعان: بسيط لا تقيّده قيود، ولا ينضاف إلى أحد طرفيه ما يصرف معناه إلى وجه دون آخر، وهذا الضرب من الإسناد هو الذي يستحق طرفاه الرفع، مثل: قولنا (زيد قائم)، فإذا قيّدنا بزمن من الأزمان، أو بمعنى من المعاني صار هذا المعنى شريكًا في صفة الإسناد فنزل به ذلك عن مرتبة الرفع إلى المرتبة التي تأتي بعدها وهي النصب([٣]).

"ولذلك ينصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية (كان) أو إحدى أخواتها، نقول مثلًا: (كان زيدٌ قائمًا)، ويبدو أن المسند في هذه الحال ليس (قائمًا) وحده، وإنما هو (كان قائمًا) كلاهما، بدليل أننا لو قدمنا المسند إليه الموصوف لقلنا: (زيد كان قائمًا) والمسند في هذه الحال لم يستقل بموقعه، ولم ينفرد بوظيفته، وإنما استعان عليها بهذا الذي يسميه النحاة الفعل الناقص وتسميه اللغات الفعل المساعد([٤]).

وأما المسند إليه فيدخله قيد آخر هو قيد التوكيد أو غيره من معاني الحروف المألوف دخولها على الجملة الاسمية فيصير المسند إليه حينئذٍ هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الإسناديَّ معًا، وهذا يتضح في المسند إليه إذا أكد بـ (إنَّ) كأن نقول:)إنَّ زيداً قائمٌ)، أو إذا أضيف إليه حرف من حروف المعاني التي يلحقها النحاة بـ (إنَّ) من حيث أثرها فيما

(١) الجواري، **نحو التيسير**، ص ٦٨-٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٩-٨٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٨٠.

بعدها، مثل: كأن وليت ولعل(١).

(ج) **وأما النصب**: فقد رأى الجواري أنه المرتبة الثانية من مراتب الإعراب أو هو المرتبة الوسطى فيه، وإن علامته الأصلية هي الفتحة، كما رأى أن المعنى الذي يوجب النصب يمكن تفريعه إلى ثلاثة معانٍ:

١- معنى المفعولية: وهو أن يكون الاسم نتيجة ناشئة عن قيام الفاعل بالفعل.

٢- معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبيّن أو المؤكد، وسمّاه الجواري "التابع الناقص أو التابع المخالف"، ويظهر هذا المعنى في المصدر الذي يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه، وكذلك في الحال التي تصف هيئة الاسم فحسب، وفي التمييز الذي يبين بعض حقيقة الاسم، وفيما يسمى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله عطفًا ناقصًا لايعني التشريك في الحكم، وإنما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة، وفي هذا التابع المخالف يمكن أن يدخل المستثنى بـ (إلا)"(٢).

وقد استمدّ الجواري هذا المعنى من معنى الخلاف وهو مذهب كوفيّ في نصب بعض الأسماء؛ كنصب الظرف إذا وقع خبرًا لمبتدأ، ونصب الاسم إذا وقع بعد واو المعية(٣).

٣- المعنى السلبي: "وهو وقوع الاسم في مكان يستحق الرفع لو انفرد بالإسناد، ولكنه لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه فلم يستحق الرفع، وإنما تدنت مرتبته إلى الوسطى، وذلك ملاحظ في خبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها؛ حيث استعان الخبر المسند بالفعل الناقص فنصب، واستعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط إلى النصب"(٤).

"ومن هذا المعنى السلبي أيضًا أن يقع الاسم في موقع التبعية الناقصة لاسم مخفوض كحال المجرور في نحو قولنا: (مررت به جالسًا)، وتمييز المجرور نحو: (مررت بعشرين

(١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) الجواري، **نحو التيسير**، ص ٨٧-٨٨.

(٣) الأنباري، كمال الدين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م)، ٢/٥٥٥.

(٤) الجواري، **نحو التيسير**، ص ٨٨.

رجلًا)"(١).

(د) **وأما الخفض**: فقد ذهب الجواري إلى أنه أدنى مراتب الإعراب، ولذا رآه أدقَّ من مصطلح الجرّ، فليس في الأخير دِلالةٌ على وقوع الاسم هذا الموقع الإعرابيّ"(٢).

وليس الخفض علمَ الإضافة فحسب عند الجواري، وإنما هو علم حال أخرى هي الخفض بالحروف(٣).

والخفض على سبيل الإضافة يعني أن الاسم المخفوض ليس بذي مكان في الكلام إلا مكان النسبة إليه، فقولنا: (قرأْتُ كتابَ زيدٍ) مثلًا لا مكان لزيد من الكلام ولا وظيفة له إلا أنه منسوب إليه الكتاب، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ثم يبقى كلامًا ذا فائدة، يحسن السكوت عليه، وهو من هذا الوجه يقابل الاسم المرفوع الذي لا كيان للكلام بدونه ولا غناء له عنه(٤).

وأما الخفض بالحروف فيكون في حال سمّاها الجواري "المفعولية غير المباشرة" وهي عنده أن الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تُسمى مفاعيلَ من بعض ما سمّاه النحاةُ مفاعيل، فإذا قلنا: (ذهبت إلى البيت) فإن البيت مفعول بمعنى انتهاء الغاية، "وحق المفعول أن يكون في المرتبة الوسطى إذا قام بذات، وتجرد لوقوعه هذا الموقع من الكلام، فإذا استعان على المفعولية، بمعنى آخر أسف إلى مرتبة أدنى من مرتبة النصب، وليس أدنى من الخفض منزلة في الإعراب"(٥).

ورأى الجواري أن من أقوى الأدلة على أن الأسماء المخفوضة بعد الحروف إنما هي مفاعيل أن النحاة، "يذكرون في باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر –وهو يحذف في أحوال بعينها– انتصب الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى، وشواهد هذا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ

(١) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) الجواري، **نحو التيسير**، ص ٩٧–٩٨.

(٥) المرجع نفسه، ص ٨٨.

مَرْصَدٍ﴾ (١).

وهكذا ردَّ الجواري ظاهرة الإعراب في الأسماء إلى المعاني التي تعبر عنها تلك الأسماء حين تنزل من السياق منزلًا خاصًّا، أو عندما تقع من الكلام موقعًا بعينه، وليست هذه الظاهرة -كما يزعم النحاة- أثرًا لعامل لفظيّ، أو نتيجة لتأثير كلمة في أخرى، أو أثرًا للتجرّد من ذلك العامل أو من هذه الكلمة.

وعلى صعيد الأفعال رأى الجواري أن الفعل يخبر به، وهو لهذا يستحق الرفع؛ لأنه عمدة مثل الخبر، وكلاهما مسند(٢)، ولما كان موقع الفعل من الإسناد ثابتًا لا يكاد يتغير فإن هذا الموقع لم يقتضِ أن يتغير آخره، ثم رأى أن تصرف الفعل في معانيه يتخذ سبيلًا آخر هو سبيل الدَّلالة على الأزمان المختلفة، وهذا النوع من التصرف يصدق على المضارع فحسب، "وذلك أنه لا يدل على زمن محدود بحدود، وبذلك يتخلص المضارع من دواعي البناء"(٣).

فتصرف الفعل المضارع في معنى الزمن هو الذي يقابل تصرف الاسم في وقوعه المواقع المختلفة من التراكيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة(٤).

وهذا هو عند الجواري معنى المضارعة الحقيقي، لا المعنى الذي ذهب إليه النحاة القدماء، وأما الفعل الماضي فإن الجواري رأى: "أن زمنه محدود، لا يعرض له تغير أو تبدل، على نحو ما يعرض لمعنى الزمن في المضارع، ولذا استحق البناء"(٥).

ورأى الجواري: "أن فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب، وأقربها إلى معنى الحرف وأحقّها بالبناء؛ لأنه يؤدّي معنىً من المعاني حقّها أن تؤدَّى بالحروف، وهو خالٍ من معنى الزمن، مجرد لمعنى الطلب؛ فهو يشتمل على معنى الحدث مقترنًا بالطلب"(٦)، وقال: "ولا عبرة بقول النُّحاة إنه يدل على الاستقبال، لأن الذي يدل على الاستقبال أو الحال أو

(١) سورة التوبة: آية ٥.

(٢) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٢٢-٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٥) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٢٨.

(٦) المرجع نفسه، ص٥٩.

الماضي هو الفعل الدال على الخبر، أما الإنشاء ولاسيما الطلب فليس فيه من إثارة من معنى الزمن بحال، فإذا قلت لمخاطب: ادخل فإنك تطلب منه فعل الدخول؛ أي أنك تطلب منه القيام بالفعل ليس غير، فإذا استجاب فإنه يقوم بفعل مستقل عن فعل الطلب"(١).

فالمضارع -إذن- إذا تجرد للإسناد فهو مرفوع، وإذا دخله ما يحدد معناه انخفض عن الرفع إلى النصب أو الجزم، ولكل من النصب والجزم معناه، أما الجر فلا يدخله؛ لأنه مختص بالأسماء(٢).

والمضارع ينصب إذا مُحِض لمعنى الاستقبال "وهو أحد معاني الفعل المضارع الذي يصلح للدلالة عليه، وعلى معنى الحال ومعنى المضي"(٣).

وذهب الجواري إلى أن العوامل التي يزعم النحاة أنها تنصب المضارع "كلّها تمحض الفعل لمعنى الاستقبال"(٤).

أما جزم المضارع فيكون عند الجواري إذا دلّ على الحال والاستقبال(٥).

(أ) معنى المضي، ويكون في حال دخول (لم) و(لما) عليه لأنهما ينقلان معناه إلى معنى الفعل الماضي، فيستحق السكون أو قطع الحركة عنه ليكون كالمبنيّ، قال ابن مالك:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا　　وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنا(٦).

(ب) معنى الطلب، وذلك إذا تقدمه لام الأمر، نحو: "(ليذهب زيد) أو (لا) الناهية، نحو: (لا تذهب)، وهذان الحرفان ينقلان المضارع إلى معنى فعل الأمر، وفعل الأمر يبنى على السكون أصلًا أو على ما يجزم به مضارعه؛ فيكون التوافق بين الجزم والبناء.

(ج) معنى الشرط، والشرط كما رأى الجواري "صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ

(١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) المرجع نفسه، ص ٤٨ وما بعدها.

(٦) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م)، ١/ ٤٠.

في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن؛ لأن الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، ففي قولك: (إن تذهب أذهب) تعلّق ذهابك على ذهاب المخاطب، فأنت لم يقع منك الذهاب، والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك، وإنما علقت ذهابك بذهابه بأداة الشرط وهذا التعليق وما يتبعه من نقص في الدلالة يجعل الفعل غير مستحق لمعنى الرفع والنصب فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره وذلك هو الجزم"(١).

وقد استدلّ الجواري على صحة رأيه هذا بجملة الشرط التي يكون فعل الشرط فيها ماضيًا، فالنحاة يرجّحون رفع فعل الجواب فيها إذا كان مضارعًا؛ لأنه تعلق بفعل محقق الوقوع، فهو في حكم ما وقع من الأفعال، قال ابن مالك:

وَبَعْـدَ مَاض رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْـعُ بَعْدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ(٢).

وقال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَا لِي وَلا حَرِمُ(٣).

وأما بناء الفعل المضارع: فلم يسلّم به الجواري؛ لأن البناء إنما يكون لدواعٍ معنوية، وهذه الدواعي في الفعل أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى؛ بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمان الطويلة، وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة(٤).

وأما المؤكد بالنون؛ فقد اكتفى الجواري بوصف القول ببنائه بأنه قول متهافت، والدليل على ذلك في رأيه "أن الفعل المسند في زعمهم إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون الإناث، أو ياء المخاطبة متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة مقبولة عقلًا أو نقلًا

(١) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٤٩-٥٠.

(٢) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٤/٣٥.

(٣) ابن أبي سلمى، زهير، **شرح ديوان زهير**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، د. ت)، ص١٥٣، وسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩١م)، ٣/٦٦، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٤/٣٥.

(٤) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٥٤-٥٥.

للتفريق بين هذا وبين الفعل المسند إلى مفرد([١]).

لقد كان باستطاعة الجواري أن يفسر حركة المضارع المؤكد بالنون من قبيل النصب الذي هو علامة فيه على تمخضه للمستقبل، وكان باستطاعته أيضًا أن يجعل نون التوكيد من الأدوات التي تخصص المضارع بالمستقبل، وآية ذلك أن النحاة اشترطوا البناء للفعل المضارع على الفتح معها أن يكون مثبتًا متصلًا باللام دالًّا على الاستقبال([٢])، وهذا التفسير يوافق نظرة الجواري للمضارع المعرب.

٢- ثغرات على آراء الجواري النحوية:

والذي يتأمل جهود الجواري في مجال التجديد والتيسير لا يعدم أن يقف على ثغرات طفيفة، لا تنال أكثرها من هذه الجهود، بقدر ما تمثل دليلًا على أصالة الدارس، ورغبته في الاستقلال بالرأي، وها نحن أولاء نذكر هذه الثغرات:

١- في موضوع نصب اسم (إنَّ): كان الجواري يرى أنه هبط من مرتبة الرفع، وهي المرتبة التي يستحقها بوصفه مسندًا إليه إلى المرتبة الوسطى وهي (النصب)، لأنه لم يتجرد لمرتبة المسند إليه، وإنما استعان على شغلها بـ (إنَّ) التي أضْفَت عليه التوكيد؛ فصار المسند إليه -حينئذٍ- هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الإسناديَّ معًا([٣])، وإلى مثل ذلك ذهب في تعليل نصب الاسم بعد (لعل) و(ليت) و(كأن) و(لكن).

إن ما يقدح في هذا الرأي هو أن الحرف (إنَّ) لا يؤكد المسند إليه فحسب، وإنما يؤكد طرفي الإسناد معًا، أو بمعنى آخر يؤكد الجملة كلَّها، فهو -إذن- ليس شريكًا للمسند إليه فقط، وإنما هو شريك لطرفي الإسناد كليهما، ومثل هذا يقال عن الحروف الأخرى.

٢- في موضوع نصب خبر (كان): ذهب الجواري إلى مثل ما ذهب إليه في نصب اسم (إنَّ)؛ فرأى أن الخبر في جملة (كان) لا يتجرد لمرتبة الإسناد، وإنما يستعين على شغلها

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٢) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه وعلق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (بيروت: دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م)، ص ٤٤٤.

(٣) الجواري، **نحو التيسير**، ص٨٠.

بالفعل (كان) فيهبط من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب، وهذا الرأي لا يخلو من التكلف، ولو أن الجواري أخذ في هذا الموضوع برأي إبراهيم مصطفى وتابعه عليه بعض أصحاب التيسير لكان أبعد من التكلف في التخريج، -فضلًا عن أن رأيه في أن عناصر الجملة الواحدة ليست سواء من حيث المرتبة، هو رأي لا يقرّه النظر السليم-، فالجواري كان يرى أن الاسم الذي يشغل وظيفة مسند إليه، أو مسند يكون في أعلى المراتب، وإن الذي يشغل وظيفة مضاف إليه يكون في أدناها، وأما الذي لا يشغل هاتين الوظيفتين فهو في مرتبة بينَ بين، أو ما أطلق عليه المرتبة الوسطى، إن عناصر الجملة على درجة واحدة من الأهمية، وكل ما في الأمر أن العربية اعتدت بحركتين هما: الضمة والكسرة، وأما الفتحة فجعلتها لخفتها لما لا يكون في موضع الإسناد أو الإضافة(١).

٣- وصف المخزوميُّ الجواري بأنه "يترجح بين التشبُّث بالقديم والنزوع إلى الجديد"(٢).

ووصف أسلوبه في التجديد والتيسير بأنه أسلوب هادئ، ليس له من التأثير ما لصرخة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) التي دوّت في نحاة الأندلس في القرن السادس الهجري، أو لصرخة إبراهيم مصطفى التي أطلقها في الثلث الأول من القرن العشرين، والتي لم يستطع المشدودون إلى القديم أن يحدّوا من تأثيرها، على الرغم من الحملات المنظمة عليها، ومن القسوة في أسلوب مهاجمتها"(٣)، والذي يمكن أن نعدَّه تردّدًا بين القديم والجديد، أو توجّسًا من القطع بأحدها، والركون إليه هو موقفه من (العامل)، فعلى الرغم من أن الجواري دعا إلى إلغاء فكرة (العامل) نراه قد عاد عن هذه الدعوة في مواضع من كتابيه: (نحو الفعل) و(نحو القرآن)، من ذلك موافقته للنحاة في أن الفعل المضارع ينصب بعوامل لفظية هي الحروف، قال: "وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف أربعة: أن، وكي، ولن، وإذن"(٤).

(١) العزاوي، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، ص ١٦٨.
(٢) المخزومي، مهدي، **ملاحظات على كتاب نحو الفعل**، (بغداد: مجلة الرابطة، العدد الثاني، ١٩٧٥م)، ص ٦.
(٣) المخزومي، مهدي، **ملاحظات على كتاب نحو الفعل**، ص ٦.
(٤) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٢٧.

وفي بحث إعراب الأفعال قال: "وأما الذين يذهبون مذهب قدامى النحاة؛ فإن الإعراب عندهم بعامل، وكل أثر يحدثه العامل في اللفظ فهو إعراب، فالمضارع عندهم معرب لأنه تدخُله عوامل الإعراب -على حدّ ما يزعمون-؛ كأدوات النصب والجزم، أو العامل المعنويّ وهو التجرد من هذه العوامل اللفظية في حالة الرفع، والذين يشكّكون في فكرة العامل أو يدعون إلى إلغائها لابُدَّ أن يكون موقفهم من قضية إعراب الفعل وبنائه غيرَ هذا الموقف، وكذلك الذين ينظرون إلى العامل نظرة أعمق وأكثر تمحيصًا فيردون العامل إلى المعنى، حتى العوامل اللفظية؛ فإن أثرها هو أثر معناها في اللفظ الذي يليها اسمًا أو فعلًا"(١).

إن النص الثاني إذا قيس بالنصّ الذي سبقه يشير إلى اضطراب رأي الجواري في فكرة العامل؛ فهو في النص الأول يوافق النحاةَ على جعل الإعراب أثرًا يحدثه العامل، وهو في النص الثاني يلغي فكرة العامل ويجعل المعنى هو العامل الحقيقيَّ، وهناك موضعان آخران نكتفي بإحالة القارئ إليهما، ذهب الجواري إلى القول بالعامل اللفظيّ(٢).

٤- أما كونه قد علّل لفتح الماضي، والمضارع ورفعه وجزمه، فإنه يناقض نفسه؛ فالماضي عنده أطلق قيده الذات فبُني على الفتح، والمضارع إذا قيد فإنه يذهب إلى النصب؛ أي: أن النصب والفتح يدخل في تعليل إطلاق القيد، والتقييد أيضًا.

وقد ذهب إلى أن المضارع صيغة، لا تقابل الماضي أو الأمر، ولكنها ذات مكان يشبه المصدر؛ لأن فيه الدلالة بالقوة على معاني الأفعال جميعًا(٣).

وهو هنا إذا كان يقصد المضارع مع الأدوات التي تقترن به، فهذا صحيح، إذ إنه نفى بالحرف (لم)، دلّ على المضي، وإذا نفي بالحرف (لن) يدل على الاستقبال، إلى غير ذلك مما لاحظه النحاة؛ لكن المصدر يختلف في دلالته على هذه الأزمنة، وقد وقع فيما لم يرضَه من النحاة القدماء، إذ علل بعلل فلسفية، وكان قد عاب على القدماء ذلك(٤).

---

(١) المرجع نفسه، ص ٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٥-٦٦، والجواري، **نحو القرآن**، ص ٦٩.

(٣) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٢٠.

(٤) عاشور، **الاتجاهات الحديثة**، ص ١٩٥-١٩٦.

٥- ومما يؤخذ على الجواري عدم تفسيره حركة المنادى مع ما فسره من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها، فكان إغفالُه هذا الموضوعَ ثغرة في محاولته، ومما يؤخذ عليه أيضًا عدمُ تفسيره الفتحَ في آخر المضارع المؤكَّد بالنون(١).

٣- عناية الجواري بالنحو، وتأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى:

عني الجواري بالنحو، وعاناه تأليفًا وتدريسًا مدة طويلة؛ فكانت له في تجديده وتيسيره آراء ونظرات ضمنتها كتبه الأربعة: نحو التيسير، ونحو الفعل، ونحو القرآن، ونحو المعاني.

رأى الجواري أن الأستاذ إبراهيم مصطفى هو الذي فتح باب التيسير لمن يريد أن يسلك هذا الطريق، وكان يؤكد دائمًا ريادة هذا العالم الجليل لحركة التجديد، والتيسير في هذا العصر، فقال في مقدمة كتابه (نحو التيسير): "إنه ألّفه مستهديًا بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة، وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى مسترشدًا بتجربة متواضعة في ممارسة درسه وبحثه بضعة أعوام"(٢).

وقال في موضع آخر: إذ رأى أي جهد في مجال تجديد النحو وتيسيره لابُدَّ أن "يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى؛ فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب، وهو الذي أثار للأذهان سبيل الخوض فيه"(٣).

٤- مخالفته الأستاذَ إبراهيم مصطفى:

وعلى الرغم من أن الجواري كان يشيد بمحاولة إبراهيم مصطفى، ويعدّها رائدة مظهر أصالة، وأمارة استقلال في الرأي والجهد.

قامت محاولة الجواري في تجديد النحو وتيسيره على ما قامت عليه نظرية إبراهيم مصطفى؛ أي على إلغاء العامل، لأن كلًّا منهما عدّه أساس المشكلات في النحو، ووجد إلغاءه مفتاح تيسيره. وكان يرى إبراهيم مصطفى أن المعنى هو التفسير الصحيح للمظهر الإعرابي الذي تبرز به الكلمة في الجملة، قال إبراهيم مصطفى: "على أن أكبر ما يعنينا في

(١) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٢٧، والجواري، **نحو القرآن**، ص٦٠.
(٢) الجواري، **نحو الفعل**، ص ٧-٨.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣.

نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًّا خالصًا، يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرًا في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته... ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمّت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصمًا يقينًا من اضطراب النحاة، وحكمًا يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"(١).

ومن المواضع التي خالف فيها الجواري أستاذَه إبراهيم مصطفى:

١- لم يوافق الجواري إبراهيمَ مصطفى على عدّ علامات الإعراب الفرعية حركاتٍ مشبعة، وكان يذهب مذهب القدماء في هذا الموضوع، فيقسم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية(٢).

٢- وذهب الجواري إلى أن الخبر مرفوع لوقوعه في مرتبة الإسناد، أما إبراهيم مصطفى فكان يرى أن الخبر ليس مرفوعًا بالإسناد، وإنما هو تابع للمبتدأ، وكان الأَولى به أن يذكر في باب التوابع، ذلك لأن العرب "إذا أرادوا أن يدلّوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وإنها صفة متحققة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث"(٣).

٣- وخالف الجواري إبراهيمَ مصطفى في نصب اسم (إنَّ)، أما إبراهيمُ مصطفى فقد حمل نصب اسم (إنَّ) على التوهم(٤)، ورأي الجواري في نصب اسم إنَّ: ولعل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في نصب اسم إنَّ أبعد من أن يسلَّم به أو يركن إليه، فقد ذهب إلى أنه منصوب على التوهم.

ذلك أنهم لما وجدوا أن هذه الحروف تتصل بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميرًا، توهموا أن ما بعدها منصوب فدرجوا على نصبه، وهو مستحق للرفع، واستشهدوا لذلك

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٤١-٤٢.

(٢) مصطفى، **إحياء النحو**: ص١٠٨ وما بعدها، والجواري، **نحو التيسير**، ص١١١.

(٣) مصطفى، **إحياء النحو**: ص ١٢٦، والجواري، **نحو التيسير**، ص ٧٩.

(٤) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٦٤ وما بعدها، والجواري، **نحو التيسير**، ص٨٢-٨٣.

بقراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(١)، بتشديد النون في (أنَّ) ولا يخفى أن هذا نادر قليل لا يصح أن يحل محل اللغة الشائعة، وأن يركن إليه في حالة وجودها.

٤- وخالف الجواري إبراهيمَ مصطفى في خبر كان، أما إبراهيم مصطفى يعدّه منصوبًا على الحال(٢).

قال الجواري: "على أن هذا المذهب تنقصه الدِّقة في التعبير؛ لأن الحال غير الخبر؛ فالحال متحول، والخبر ثابت لازم"(٣).

٥- وافق الجواري إبراهيمَ مصطفى على أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وخالفه في عدم عدّها حركةً دالّة على معنى(٤).

٦- وخالف الجواري إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه من أن الكسرة علم الإضافة؛ إذ رأى الجواري أن هذا أصل غير مطّرد؛ لأن الإضافة في رأيه تقتصر على إضافة الاسم إلى الاسم، نحو: (خاتم حديد)، و(كتاب محمد)، أما الجرّ بالحروف فليس من الإضافة في شيء، وإنما هو عنده من قبيل المفعولية غير المباشرة، وليس من الصواب -في رأيه- تسمية حروف الجر بحروف الإضافة(٥).

٧- وخالف الجواري إبراهيم مصطفى في اسم (لا) النافية للجنس، فهذا الأخير كان يرى أن الاسم المرفوع بعد (لا) المكررة، نحو: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٦) متحدَّث عنه حقُّه الرفع، وأما إذا كان منصوبًا بعد (لا) المفردة؛ فإنه ليس متحدَّثًا عنه فيرفع، ولا

(١) سورة طه، الآية :٦٣، فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (إنَّ) مشددة النون (هَاذَانِ) بألف خفيفة النون، وقرأ ابن كثير: (إنْ هَاذَانِّ) بتشديد نون (هَاذَانِّ) وتخفيف نون (إنْ)، واختُلف عن عاصم، فرَوى أبو بكر: (إنَّ هَاذَانِ) نون (إنَّ) مشددة (هَذَانِ) مثل حمزة: وروى حفص بن عاصم: (إنْ) ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير، و (هَاذَنِ) خفيفة، وقرأ أبو عمرو وحده: (إنَّ) مشدَّدة النون (هَاذَيْنَ)، وابن مجاهد، أحمد بن موسى، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: د. شوقي ضيف، (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م)، ص ٤١٩.

(٢) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ١٢٦-١٢٧. والجواري، **نحو التيسير**، ص٨١.

(٣) الجواري، **نحو التيسير**، ص ٨١.

(٤) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ٧٨، والجواري، **نحو التيسير**، ص ١٨٣.

(٥) مصطفى، **إحياء النحو**، ص٧٢، والجواري، **نحو التيسير**، ص ٩٦ وما بعدها.

(٦) سورة البقرة: آية ٦٢.

مضافًا إليه فيخفض، فلم يبقَ له إلا الفتحة وهي الحركة التي يستحقّها الاسم حين يكون خارج نطاق هذين المعنيين، فالجمل (لا ضَيْر)، و(لا فَوْت)، و(لا بأس) ليست جُملًا إسنادية، ولا عبرة بتقدير النحاة إخبارًا لها -كما رأى إبراهيم مصطفى-، فالمعنى تامٌّ بغير هذا التقدير. وأما ترك التنوين في هذا الاسم فراجع عند إبراهيم مصطفى إلى أن التنوين "هو علامة التنكير، والعرب يقصدون في التنكير إلى الواحد من كثير، والفرد الشائع في أفراد، فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد فهو عندهم من مواضع التعريف، وهذا معنى (أل) الجنسية، فالاسم بعد (لا) إذا كانت للجنس بمنزلة المعرّف تعريف الجنس، فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين"(١)، ومعنى ذلك أن (لا) إذا كانت مفردة غير مكررة "فإنه يشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين، وإذا كانت مكررة كفى التكرار في الدَّلالة على ما يراد من الشمول والاستغراق"(٢)، وأما الجواري: فإنه كان يرى أن الاسم بعد (لا) المفردة مبنيٌّ شأنه في ذلك شأن النحاة القدامى، قال: "ولعلماء العربية في سبب بناء الاسم المفرد بعد (لا) مذهبان، أحدهما: أن الاسم مضمن معنى (من) الاستغراقية، فجعله تضمنه الحرف مستحقًّا البناء، كأن الأصل في (لا رجل في الدار) لا من رجل في الدار، والمذهب الآخر: أن الاسم المفرد غير المضاف، ولا الشبيه بالمضاف مركب مع (لا) تركيب خمسة عشر، ومثل هذا التركيب يكون في بناء الاسم"(٣).

٨- رفض الجواري قولَ النحاة القدامى أن المانع من الصرف هو شبه الفعل بالاسم، ذلك الشبه الذي لا يخلو تفسيرُهم إياه من إبعاد وتكلُّف، فالشبه عندهم هو أن الممنوع من الصرف فرع من الاسم المتمكن، غيرالممنوع منه، كما أن الفعل فرع من الاسم؛ لتقدم الاسم على الفعل، باستغنائه عنه، وإمكان قيامه بنفسه(٤).

٩- وخالف الجواري إبراهيم مصطفى الذي كان يرى أن التنوين علم التنكير، وأن

---

(١) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ١٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٠.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) الجواري، **نحو المعاني**، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م)، ص ١٢٨، والعزاوي، نعمة رحيم، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥م)، ص ١٦٤.

الممنوع منه هو الاسم المعرف، فحيث يكون تنوين يكون تنكير؛ وحيث يكون منع منه يكون تعريف، ولا عبرة بأن أسماء الأعلام منونة، فقد كان يرى أن من حق هذه الأسماء أن تمنع من الصرف([1]).

١٠- وخالف الجواري إبراهيم مصطفى أيضًا؛ فلم يرَ مثله أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع؛ اتقاء لشبهة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، الذي قد تحذف هذه الياء منه، وتبقى الكسرة شارة إليها([2]).

فالجواري لم يقرّ القدماء على أن المانع من الصرف هو شبه الفعل، على النحو الذي فهموه، ولم يقرّ إبراهيم مصطفى على ما ذهب إليه في هذا الباب، وإنما رأى أن الذي يمنع الاسم من التنوين أمران: "الأول ثقل في الاسم يأتيه إما من كثرة الحروف كصيغة منتهى الجموع، مثل: مساجد ومصابيح، وإما من وجود زيادة في آخره كألف التأنيث الممدودة والمقصورة، نحو: حمراء وذكرى، وأما من كونه أعجميًّا منقولًا إلى العربية، مثل: إبراهيم وإسماعيل؛ وأما الثاني فهو مشابهة الاسم للفعل لا من حيث معناه ولا من حيث الفرعية المبهمة التي يقول بها النحاة الأولون، ولكن من حيث تصرفه في التذكير والتأنيث والتعريف والإضافة تصرفًا يشبه الأفعال، مثال ذلك التي تمنع من الصرف، نحو: فَعلان الذي مؤنثه فعلى، وأفعل الذي مؤنثه على فَعلاء، وفُعلى بالضم، نحو: عطشان وعطشى، وأحمر وحمراء، وأكبر وكبرى، ذلك أن المألوف في الأسماء إن تؤنث بإلحاق تاء التأنيث بها، والإبقاء على هيئتها الأولى دون تغير في بنيتها، مثل: خالد وخالدة، وناصر وناصرة ونحو ذلك، أما تصريف الاسم بحيث تتغير بنيته فأمر غريب عليه، بل هو من خصائص الفعل وصفاته، وهذا هو الذي يظن أنه شبه الفعل على وجه أدنى إلى الصواب وأكبر قَبولًا"([3])؛ ثم رأى الجواري أنه "حيثما يمتنع التنوين -وهو الدليل على تمكن الاسم من الاسمية- يمتنع الخفض بالكسرة؛ لأنه -أيضًا- دليل على ذلك التمكن، وحيثما يحتاج الاسم إلى التخفيف لِثقل فيه، يلجأ إلى أخف الحركات، وتستبعد الحركة الثقيلة، وأخف الحركات -كما هو معروف-

(١) الجواري، **نحو المعاني**، ص ١٢٨.

(٢) مصطفى، **إحياء النحو**، ص ١١٢.

(٣) الجواري، **نحو التيسير**، ص ١١٩-١٢٠.

الفتحة، والكسرة حركة ثقيلة"(١).

الخاتمة

من خلال البحث الموسوم "**جهود الجواري النحويّة بين الأصالة والتجديد**" يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

١- لم تكن محاولات تجديد النحو على درجة واحدة من الأهمية؛ بل إن أهمَّها ثلاثُ محاولات فقط، هي: محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة الجواري، ومحاولة المخزومي؛ فقد قامت هذه المحاولات على رؤية علمية ناضجة تلائم الفكر اللُّغويَّ الحديث، وتعتمد على نتائجه. وتعدُّ محاولةُ إبراهيم مصطفى هي الرائدةَ، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر؛ فتأثر بها تلميذاه الجواري والمخزومي، وسارا على هدْيِها، فوافقاه في كثير وخالفاه في كثير، ومحاولة إبراهيم مصطفى لم تكن شاملة؛ بل اقتصرت على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل الذي هو أحد رُكنَيِ الجملة العربية.

٢- وكانت محاولة الجواري لا تتعدّى تراث النحو العربي، ولم تكن متأثرة تأثرًا مباشرًا في الدراسات اللُّغوية الحديثة لدى الغرب، ولكن هذه الدعوة لم تخرج عن حدود ما وضعه الخليلُ بن أحمد الفراهيدي، وسيبويهِ، والفرّاءُ، وغيرُهم من علماء اللغة العربية الأوائل.

٣- آراء الجواري في النحو العربي فيها جدة وطرافة، جدة في العرض، وطرافة في النتائج، مع الحرص الأكيد على إرساء النحو على قاعدة راسخة، ترصد العلاقة القائمة بين النحو ومعانيه، وتنظر إلى ضم الأصول الإعرابية إلى أحوال المعاني النحوية في الأسلوب، وأجزاء الكلام وقضايا الإسناد.

٤- وكتب الجواري قد فكّت ارتباطه بتخصصه في الأدب العربي، وجعلته في عداد النحاة، وهذا يعني تمحضه لدرس النحو، وتمرسه بالبحث النحوي؛ لأنّ أهل النحو يفرّون منه إلى الأدب، لهذا فقد كان حصيلة ذلك تلك الآراء الجديدة التي تتسم بالغيرة على التراث، وبالوفاء للقرآن الكريم، وبالإخلاص للأمة العربية.

(١) المرجع نفسه، ص ١٢١.

٥- إن هذا الانتظام الدقيق في مؤلفات الجواري وبحوثه إطارًا تركيبيًّا وأصالة علمية، تتبلور نظرتها الفاحصة لأساليب اللغة العربية بما يجدر أن يعدّ تجديدًا لما درس من فهم النحو، وتجديدًا لمشاكله في العرض والأسلوب والمدارسة، وتجديدًا لمعالم الهيكل النحوي الذي يوسم بالجفاف حينًا، وتلاشي الذائقة الفنية حينًا آخر، وإذا به ينبض بالحسّ والحركة، وإذا الهيكل هذا تحسّه كائنًا حيًّا، وتلمسه كيانًا معنويًّا قائمًا.

المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم.**

١- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن، (١٩٨٠م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث.

٢- أيوب، عبد الرحمن، (١٩٥٧م)، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة، الأنجلو المصرية.

٣- الجواري، أحمد عبد الستار:

أ- (١٩٧٤م)، **نحو الفعل**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ب- (١٩٧٤م)، **نحو القرآن**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ج- (١٩٨٤م)، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

د- (١٩٨٧م)، **نحو المعاني**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

٤- خليفة، عبد الكريم، (١٩٨٦م)، **تيسير العربية بين القديم والحديث**، الطبعة الأولى عمّان، مجمع اللغة العربية الأردني.

٥- خليل، حلمي، (١٩٨٨م)، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٦- الخولي، أمين، (١٩٦١م)، **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، (د.ط)، مصر، دار المعرفة.

٧- زهير، (د. ت)، **شرح ديوان زهير**، القاهرة، دار الكتب المصرية.

٨- السامرائي، إبراهيم، (١٩٦٨م)، **النحو العربي نقد وبناء**، (د.ط)، بيروت، دار الصادق.

٩- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (١٩٩١م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل.

١٠- الشيخ عيد، إبراهيم أحمد، (١٩٩٥م)، **من أصول النحو العربي: الإجماع واستصحاب الحال، دراسة وتقويم**، ليبيا، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير (غير منشورة).

١١- الصعيدي، عبد المتعال، (١٩٤٧م)، **النحو الجديد**، القاهرة، دار الفكر العربي.

١٢- الصغير، محمد حسين، (١٩٩٠م)، **نحو التجديد في دراسات د. الجواري**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

١٣- ضيف، شوقي، (أ) (١٩٨٦م)، **تجديد النحو**، (د.ط)، مصر، دار المعارف.

(ب) (١٩٨٦م)، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا**، الطبعة الأولى، مصر، دار المعارف.

١٤- عاشور، سلام عبدالله، (٢٠٠٥م)، **الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث**، الطبعة الأولى، فلسطين- غزة، مكتبة الطالب الجامعي.

١٥- العزاوي، نعمة رحيم، (١٩٩٥م)، **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

١٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (١٩٨٠م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، الطبعة العشرون، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، القاهرة، دار التراث.

١٧- مبروك، عبد الوارث سعيد، (١٩٨٥م)، **في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية**، الطبعة الأولى، الكويت، دار القلم.

١٨- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (١٩٨٨م)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف.

١٩- المخزومي، مهدي:

أ- (١٩٦١ م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها**، مصر، عيسى البابي الحلبي.

ب- (١٩٦٦م)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

ج- (١٩٧٥م)، **ملاحظات على كتاب نحو الفعل**، بغداد، مجلة الرابطة، العدد الثاني.

د- (١٩٨٦م)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربي.

٢٠- مصطفى، إبراهيم، (١٩٩٢م)، **إحياء النحو**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

٢١- مفتشو اللغة العربية، (١٩٥٧م)، **الاتجاهات الحديثة في النحو**، مجموعة محاضرات لمؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الاعدادية، يونيه، مصر، دار المعارف.

٢٢- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (١٩٨٥م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه وعلق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، الطبعة السادسة، بيروت، دار الفكر.